WHO-EM/TFI/140/A

حالة الاتجار غير المشروع بالتبغ في إقليم شرق المتوسط

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

بيانات الفهرسة أثناء النشر

منظمة الصحة العالمية. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

حالة الاتجار غير المشروع بالتبغ في إقليم شرق المتوسط / منظمة الصحة العالمية. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

ص.

صدرت الطبعة الإنجليزية في القاهرة (WHO-EM/TFI/140/E)

صدرت الطبعة الفرنسية في القاهرة (WHO-EM/TFI/140/F)

WHO-EM/TFI/140/A

1. صناعة التبغ – إقليم شرق المتوسط 2. استخدام التبغ - وقاية ومكافحة 3. التدخين - وقاية ومكافحة أ. العنوان ب. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

(تصنيف المكتبة الطبية القومية: HV 5770)

© منظمة الصحة العالمية، 2015. جميع الحقوق محفوظة.

التسميات المستخدَمة في هذه المنشورة، وطريقة عرض المواد الواردة فيها، لا تعبِّر عن رأي منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وتشكِّل الخطوط المنقوطة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل عليها.

كما أن ذكر شركات بعينها أو منتجات جهات صانعة معينة لا يعني أن هذه الشركات أو المنتجات معتمدة أو مُوصى بها من قِبَل منظمة الصحة العالمية، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها ولم يرد ذكره. وفيما عدا الخطأ والسهو، تميز أسماء المنتجات المسجلة الملكية بوضع خط تحتها.

وقد اتخذت منظمة الصحة العالمية كل الاحتياطات المعقولة للتحقُّق من المعلومات التي تحتويها هذه المنشورة، غير أن هذه المادة المنشورة يجري توزيعها دون أي ضمان من أي نوع، صراحةً أو ضمناً. ومن ثم تقع على القارئ وحده مسؤولية تفسير المادة واستخدامها. ولا تتحمل منظمة الصحة العالمية بأي حال أي مسؤولية عما يترتب على استخدامها من أضرار.

ويمكن الحصول على منشورات منظمة الصحة العالمية من وحدة تبادل المعارف والإنتاج، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، ص. ب. 7608، مدينة نصر، القاهرة 11371، مصر (هاتف رقم: 20226702535+، فاكس رقم: 20226702492+؛ وعنوان البريد الإلكتروني: emrgoksp@who.int). علماً بأن طلبات الحصول على الإذن باستنساخ أو ترجمة منشورات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، جزئياً أو كلياً، سواء كان ذلك لأغراض بيعها أو توزيعها توزيعاً غير تجاري، ينبغي توجيهها إلى المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، على العنوان المذكور أعلاه؛ والبريد الإلكتروني: emrgoegp@who.int.

تصميم شركة بونتو جرافيكو

WHO-EM/TFI/140/A

حالة الاتجار غير المشروع بالتبغ في إقليم شرق المتوسط

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

المصطلحات

غير قانونية: يطلق هذا الوصف على المنتجات التي تم تحويلها إلى الاتجار غير المشروع، وذلك بمخالفة الشروط القانونية في البلد المستهدف.

الاتجار غير المشروع: يقصد به أية ممارسة أو أي تصرف يحظره القانون فيما يتعلق بالإنتاج أو الشحن أو الاستلام أو الحيازة أو التوزيع أو البيع أو الشراء، بما في ذلك أي ممارسة أو تصرف بغرض تسهيل هذه الأنشطة.

التهريب: يقصد به نوع آخر من الاتجار غير المشروع، ويشير إلى المنتجات التي يتم تداولها عبر الحدود على نحو غير قانوني؛ حيث تشترك هذه المنتجات في سمة رئيسية هي عبورها الحدود بين الدول والمناطق القانونية المختلفة بصورة غير قانونية.

التصنيع غير المشروع: ويقصد به نوع آخر من التجارة غير المشروعة، ويشير إلى تصنيع وإنتاج منتجات التبغ بخلاف القانون. ومن الصور الأخرى للتصنيع غير القانوني "إنتاج التبغ الزائف" الذي تحمل فيه المنتجات المصنعة علامة تجارية دون موافقة صاحب أو مالك هذه العلامة التجارية. ومن الممكن بيع المنتجات المُصنعة بصورة غير قانونية في السوق المحلية أو تهريبها إلى سوق أخرى في دولة أو بلد مختلف.

اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ: يقصد به عمليات المراقبة المنهجية والتحديد التي تقوم بها السلطات المختصة أو أي شخص آخر ينوب عنها لمسار الحركة الذي اتخذته السلع عبر سلسلة التوريد.

حجم الاتجار غير المشروع بالسجائر في إقليم شرق المتوسط

هناك عدة أسباب وراء الصعوبة المنهجية في قياس تجارة السجائر غير المشروعة. فهذه التجارة نشاط غير قانوني، والممارسون لها من التجار غير الشرعيين لا يميلون إلى تسجيل أنشطتهم وعملياتهم. ولأسباب أمنية، ليس من اليسير عادةً جمع المعلومات والبيانات عن تجارة التبغ غير المشروعة، حيث تفضل هيئات تطبيق القانون عادة التكتم على أنشطتها وعملياتها. وجميع المناهج والطرق المستخدمة في تقدير التجارة غير المشروعة لها قيودها وعيوبها، وليست كل الدراسات تشرح منهجها أو تصف هذه القيود بوضوح.

تفتقر أغلب الدول في إقليم شرق المتوسط إلى البيانات الشفافة والعلنية بشأن الاتجار غير المشروع بالتبغ، وهي غير متاحة في وثائق التقارير التي تقدمها دول الإقليم – باستثناء باكستان وجمهورية إيران الإسلامية – بمقتضى اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. ورغم عدم توفر أي مسوح رسمية، تشير التقديرات أن 17٪ في الأغلب من إجمالي سوق السجائر المحلية في باكستان غير قانوني، ويشمل ذلك المنتجات المصنعة المحلية المهربة والزائفة والتي لم تدفع الرسوم الجمركية المستحقة. ومن واقع هذه التقديرات، قدر الباحثون المستقلون حجم السجائر المهربة بنسبة 5٪ من إجمالي السوق المحلية (المصدر: المجلس الفيدرالي للإيرادات، 2012). وتوصلت دراسة في الجمهورية الإيرانية الإسلامية أجراها باحثون بمركز أبحاث مكافحة التبغ والوقاية منه إلى أن 21٪ من إجمالي السجائر الموجودة بالسوق في طهران في عام 2009 غير قانونية[1].

وفقاً لتقارير يوروموتيتور ارتفعت الحصة غير المشروعة من إجمالي استهلاك السجائر في تونس من 12٪ عام 2008 إلى 28٪ عام 2013، ووصلت إلى ذروتها عند 24٪ في مصر عام 2012، وبلغت أكثر من 20٪ في الإمارات العربية المتحدة عام 2013.[2] ويحتمل أن عوامل عدم الاستقرار السياسي والصراعات وانخفاض مستوى الأمن على الحدود قد أسهمت في تسهيل تجارة التبغ غير المشروعة في بعض دول الإقليم.

تجمع منظمة الجمارك العالمية البيانات حول المضبوطات المصادرة من منتجات التبغ حول العالم. ورغم أن بيانات بعض الدول غير متوفرة، فإن النصيب العالمي من مضبوطات السجائر المصادرة في الشرق الأوسط في عام 2012

منخفض نسبياً (أقل من 1٪ من مضبوطات السجائر المصادرة على مستوى العالم)[3]. ويمكن تفسير انخفاض الرقم الخاص بمنطقة الشرق الأوسط بانخفاض مستوى السجائر المصادرة وانخفاض مستوى الإبلاغ عن هذه المصادرات لمنظمة الجمارك العالمية.

لاحظت منظمة الجمارك العالمية في منتجات التبغ الأخرى زيادة ملحوظة في 2013 في الكميات المصادرة من تبغ المضغ، التي بلغت 7997 كيلوجرام في عام 2012 مقارنة بكمية قدرها 37 844 كيلوجرام في عام 2013، بزيادة بلغت خمسة أضعاف، كما رصدت المنظمة زيادة في الأرقام بين عامي 2011 و2012.

رصدت المنظمة زيادة ملحوظة في حجم المضبوطات المصادرة من تبغ الشيشة (النارجيلة)، ومع ذلك لم تنعكس هذه الزيادة على إجمالي الكميات المصادرة (056 75 كيلوجرام في عام 2013) بسبب الكميات الصغيرة المضبوطة (كيلوجرام أو أقل)، وذلك بخلاف عام 2012.[4]

تأثير القضاء على الاتجار غير المشروع بالتبغ

تؤدي إتاحة السجائر الرخيصة غير المشروعة إلى ارتفاع معدلات استهلاك التبغ وحالات الوفيات المبكرة الناجمة عنها، لذا فالقضاء على هذه التجارة غير المشروعة أو تحجيمها يسهم في تقليل الاستهلاك من خلال رفع السعر وبالتالي تخفيض حالات الوفيات المبكرة. وسينخفض الاستهلاك إذا تم القضاء على الاتجار غير المشروع لأن السجائر غير المشروعة في أغلب الحالات أرخص في السعر من مثيلاتها القانونية التي فرضت عليها الضرائب بالكامل. ومع تقلص نطاق الاتجار غير المشروع، سيرتفع المتوسط العام لسعر السجائر، وبالتالي ستنخفض معدلات الاستهلاك.

يؤدي التبغ غير المشروع إلى تقويض فعالية سياسات الضرائب، ويكبد دول العالم خسارة أكثر من 40 مليار دولار من العائدات المفقودة على مستوى العالم، كما يسهم في توفر السجائر الرخيصة. وإذا تم القضاء على تجارة التبغ غير المشروعة على مستوى العالم، ستجني الحكومات على الأقل دخلاً قدره 31 مليار دولار، وابتداءً من 2030 وما بعد ذلك سيتم إنقاذ 160 ألف إنسان من الموت المبكر[5].

دور شركات التبغ في الاتجار غير المشروع

تواترت الأدلة الموثقة على صور التدخل المباشر وغير المباشر لشركات التبغ في تهريب السجائر وتستند هذه الأدلة على المستندات الداخلية[6] لشركات التبغ، واعترافاتها الشخصية[7] وأحكام المحاكم[8]. ووفقاً للأبحاث التي أجريت على المستندات الداخلية، تمتد الأدلة على تواطؤ شركات التبغ في تهريب السجائر إلى لبنان والشرق الأوسط، حيث استفادت تجارة التبغ غير المشروعة من ضعف رقابة الدولة والاضطرابات السياسية المستمرة[9].

في عام 2000، اعترف نائب رئيس الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ قائلاً: "عندما لا ترغب أي حكومة في التصرف أو عندما تفشل جهودها، فإننا نتصرف تماماً بمقتضى القانون على أساس أن منتجاتنا وعلاماتنا التجارية ستكون متاحة بجانب منتجات منافسينا في سوق المنتجات الشرعية والمهربة".

في يوليو 2008 وأبريل 2010 أقرت ثلاث شركات تبغ في كندا بالتهم الموجهة إليها واعترفت "بمساعدة أشخاص على بيع أو حيازة منتجات تبغ مصنعة في كندا لم يتم تغليفها أو دمغها وفقاً لقانون الضرائب المحلية"، "بينما اعترفت شركة نورثيرن براندز إنترناشيونال المرتبطة بشركة آر جي رينولدز بتهمة التآمر وفقاً للقانون الجنائي"[10].

منذ 2004، دفعت أربع شركات تبغ دولية كبرى ملايين الدولارات في صورة غرامات ومبالغ مالية لتسوية قضايا تهريب السجائر في أوروبا وكندا (الاتحاد الأوروبي: شركة فيليب موريس إنترناشيونال وشركة اليابان الدولية للتبغ = 1.4 مليار دولار،[11] كندا: شركة إمبيريال كندا للتبغ وشركة روثمانز وشركة بينسون آند هيدجيز وشركة جي تي آي ماكدونالد = 1.7 مليار دولار).

وهناك قضية مستمرة في الاتحاد الأوروبي توجه الاتهام لشركة آر جي رينولدز بإدارة خطة دولية لغسيل الأموال مع جماعات الجريمة المنظمة التي تقوم بتهريب المخدرات والسجائر[12].

في 2012، وُجهت اتهامات لشركة تبغ كبرى هي اليابان الدولية للتبغ بممارسة أنشطة التهريب في الشرق الأوسط بمقتضى التحريات الرسمية للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش[13].

وفقاً لصحفيي التحقيقات في مشروع الكتابة الصحفية عن الجريمة المنظمة والفساد، أثبتت سجلات اليابان الدولية للتبغ الداخلية ما يلي:

- "حوادث الإبلاغ كان يتم الإبلاغ عنها شهرياً تقريباً خلال عام 2009–2010، ولكن الموظفين السابقين قالوا إن الشركة لم تتخذ أي إجراء في مناطق الشركة الأكثر ربحية. واشتبه المحققون في تحويل عشرات الملايين من سجائر اليابان الدولية للتبغ إلى عمليات التهريب في الفلبين وأفغانستان والأردن والعراق وغيرها، بمساعدة موزعي اليابان الدولية للتبغ أنفسهم.
- عندما تلقى المحققون المعلومات بتعامل 13 موظف أو موزع تابع لشركة اليابان الدولية للتبغ مع المهربين بصورة مباشرة، قام نائب كبير لرئيس الشركة بعرقلة التحقيقات، وذلك وفقاً لرسائل البريد الإلكترونية والمذكرات الداخلية.
- دفع مقاولو شركة اليابان الدولية للتبغ للمسؤولين في العراق وكردستان وإيران للحصول على معلومات عن مسارات التهريب، وفقاً لتقارير الشركة الداخلية ومقابلاتها مع المقاولين."[14]

ادعاءات شركات التبغ

تزعم شركات التبغ أن الضرائب المرتفعة هي السبب في انتشار التهريب، ونجحت في بعض الأحيان في إقناع الحكومات بعدم زيادة الضرائب على التبغ لأنها تؤدي إلى زيادة نطاق التهريب. وكانت حجج شركات التبغ أن المهربين دائماً يُهربون المنتجات إلى الدول التي يحققون فيها أكبر قدر من الأرباح، وهذه الدول هي التي تمثل فيها الضرائب نسبة كبيرة من سعر منتجات التبغ، حيث يوجد هامش كبير لتخفيض الأسعار (من خلال تجنب الضرائب) وتحقيق ربح رغم ذلك. وفي الواقع، يكثر التهريب بصفة عامة في الدول التي تنخفض فيها أسعار السجائر (وبصفة عامة في الدول التي تنخفض فيها أيضاً الضرائب على التبغ) عن الدول التي ترتفع فيها أسعار السجائر.

رغم أن نسبة الضرائب المرتفعة تقدم الحافز الأول للتهريب، تؤكد البيانات أنه ليس العامل الوحيد. فهناك عوامل أخرى منها سهولة العمل وتكلفته في

البلـد المسـتهدف، وتواطـؤ شركات التبـغ، ومدى تنظيـم الشـبكات الإجرامية، واحتماليـة الضبـط، والعقوبـة في حالـة ثبـوت التهمة، ومسـتويات الفسـاد وغير ذلك[15].

مـن الممارسـات التـي دأبـت شركات التبـغ عـلى اتباعهـا اسـتخدام التجـارة غير المشروعـة كحجة أساسـية ضد رفـع الضرائب وفـرض تشريعات عـلى المنتجات في إطـار حملـة علاقـات عامة مـع التركيز عـلى الرسـائل الاسـتراتيجية التالية:

- إننا لا نتهاون مع تهريب السجائر، بل إننا ضحية له.
- السـجائر غـير القانونيـة تحتـوي عـلى العديـد مـن العنـاصر السـامة وتـضر بسـمعتنا.
- الضرائب المرتفعة هي السبب الرئيسي للتهريب.
- فـرض تشريعـات عـلى المنتجـات مثـل التغليـف العـادي أو حظـر سـجائر النعنـاع يـؤدي إلى زيـادة التجـارة غـير المشروعـة.
- إننـا عازمـون عـلى مكافحـة التجـارة غـير المشروعـة وعـلى التعـاون مـع حكومـات الـدول.
- مـن الأفضـل ترجمـة العمـل المشـترك بـين شركات التبـغ والحكومـات إلى اتفاقيـات.
- إننـا نمـول إجـراء الدراسـات والأبحـاث لمعرفـة نطـاق التجـارة غـير المشروعـة.
- تزايـد وارتفـاع مسـتويات التهريب تبرير قـوي ضد فرض ضرائـب مرتفعة أو تشريعـات مقيدة عـلى المنتجات.
- ينبغي أن يكون اقتفاء أثر المنتجات مسؤولية شركات التبغ.
- الهاجـس الحقيقـي هـو السـجائر المزيفـة والسـجائر المصنعـة خصيصـاً للتهريـب، وليـس تهريـب المنتجـات الأصليـة.

تتـم أغلـب التقاريـر حـول مسـتويات التجـارة غـير المشروعـة بتكليـف مـن مصنعـي السـجائر. وبـدأت تتواتـر الأدلـة عـلى أن الـشركات تميـل إلى المبالغـة وتعظيـم مشـكلة تجـارة السـجائر غـير المشروعـة[16]. وتهـدف شركات التبـغ من

استراتيجيتها في تشجيع الاتجار غير المشروع إلى إحباط التشريعات، وتعزيز التعاون مع الحكومات، وتقديم حلول مقاومة للتهريب تظل تحت سيطرتها.

بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

تتطلب تجارة التبغ غير المشروعة بحكم نطاقها العالمي وطبيعتها المتعددة الأبعاد تنسيق الجهود العالمية وتحسين التقنين الدولي لتجارة التبغ القانونية.

كانت قضية الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ موضوع المادة 15 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. فقد أكدت ديباجة الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ "ضرورة العمل التعاوني من أجل القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالسجائر وسائر منتجات التبغ، بما في ذلك تهريبها وصنعها بشكل غير مشروع وتقليدها". كما تناولت المادة 15 من الاتفاقية الإطارية الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ واشترطت في الفقرة الأولى "القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ (...) باعتباره عنصر أساسي في استراتيجية مكافحة التبغ".

يجري التفاوض على اعتبار بروتوكول القضاء على الاتِّجار غير المشروع بمنتجات التبغ اتفاقية مُكملة لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وسيدخل البروتوكول الذي تم إقراره في الدورة الخامسة من مؤتمر الأطراف في نوفمبر 2012 حيز التنفيذ في اليوم التسعين عقب تصديق 40 طرفاً على البروتوكول الذي تكون أحكامه ملزمة لأطرافه فقط. وبعد مُضي 22 شهراً، وقع 54 طرفاً في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية (بما في ذلك 8 دول من إقليم شرق المتوسط)، كما صدقت أربع دول على البروتوكول هي (نيكاراجوا وأوروجواي والجابون ومنغوليا). وتمثل التدابير العملية التي تستهدف ضبط ومراقبة سلسلة التوريد ومبادرات التعاون الدولي بما في ذلك تبادل المعلومات والتعاون في مجال تحريات المخالفات والتحقيقات "قلب البروتوكول". ويحتوي البروتوكول على أحكام وبنود تفصيلية حول التراخيص وحفظ السجلات واقتفاء الأثر وتتبع المنشأ والتحقق الواجب والتحكم في المناطق الحرة، وطرق السداد التي يمكن اقتفاء أثرها والتعاون الدولي والمراقبة.

من التدابير الرئيسية التي نص عليها البروتوكول إنشاء نظام عالمي لاقتفاء الأثر وتحديد المنشأ (المادة 8) من أجل مساعدة الأطراف في تحريات الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. ووفقاً لهذه المادة، يشترط كل طرف إضافة علامات تعريف مميزة ومؤمنة وغير قابلة للإزالة مثل الرموز أو الدمغات إلى كل علبة وعبوة وعبوات السجائر وأي أغلفة خارجية لها، وذلك في غضون خمس سنوات، وأن تضاف هذه العلامات إلى منتجات التبغ الأخرى أو تشكل جزءاً منها في غضون عشر سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول.

وأوضحت المادة الثامنة من البروتوكول بصورة محددة ضرورة تجنب إسناد مهام اقتفاء الأثر وتتبع المنشأ لشركات التبغ. كما أكدت المادة 12 على أنه "لا تنفذ دوائر صنع التبغ الالتزامات المحددة لأي طرف ولا يتم تفويضها في هذه الالتزامات"، ونصت المادة 13 على أن "كل طرف يضمن أن سلطاته المختصة التي تشارك في نظام اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ لا تتعامل مع دوائر صنع التبغ ومن يمثلون مصالح دوائر صناعة التبغ إلا بالقدر الضروري في أضيق الحدود الذي يتيح تنفيذ هذه المادة".

الطريق للمستقبل

أسواق الجريمة المنظمة العابرة للحدود عالمية النطاق بطبيعتها، ولهذا ينبغي أن تتكاتف جميع دول العالم في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التي تواجهها[17]. وتؤكد دراسات الحالة حول العالم[18] أن الجمع بين إجراءات مثل التعاون الدولي، والتدابير التشريعية لمراقبة/ مكافحة سلسلة التوريد، وزيادة الاستثمار في تطبيق القانون والجزاءات الرادعة يمكن أن يثمر عن نتائج إيجابية في التعامل مع عمليات التهريب واسعة النطاق. والخيار الوحيد الحقيقي أمام التعاون الدولي هو الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبرتوكولها للقضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

ومع ذلك، يفتقر العديد من الأطراف إلى الخبرة في الأمور التقنية في بنود وأحكام بروتوكول الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ويحتاجون إلى مساعدة تقنية. ولدعم الدول الأعضاء في هذا الصدد، اتخذ مؤتمر الأطراف السادس في أكتوبر 2014 قراراً بتكوين لجنة من الخبراء لتقديم المشورة التقنية والقانونية حول هذه الأمور للأطراف عند الحاجة إليها.

يمثل التصنيع غير المشروع أحد المخاوف الأخرى في المنطقة التي تستخدم مكونات رئيسية مثل التبغ الخام، وأوراق السجائر، ومقبض الفلتر الليفي في تصنيع السجائر غير القانونية. ورغم أن أسيتات السليولوز له استخدامات صناعية عديدة، لكن المقبض الليفي يستخدم في منتجات قليلة للغاية، فأكثر من 80٪ من إنتاج العالم يستخدم في تصنيع السجائر. والشركات التي تصنع المقابض الليفية للسجائر قليلة للغاية على مستوى العالم، وسبعة منها أعضاء في الرابطة العالمية لمصنعي الأسيتات[19].

في عام 2014، أثار رونالد ك. نوبل، الأمين العام للإنتربول، مشكلة "المقابض الليفية" والتصنيع غير القانوني، وقال إن المقابض الليفية يجري تصديرها بكميات كبيرة لمصنعي السجائر أعلى من متطلبات الإنتاج القانوني. وبحسب رونالد نوبل، ينبغي وضع تدابير عديدة لمنع وصول المقابض الليفية لمصنعي السجائر غير القانونيين. ومن هذه التدابير المقترحة للحكومات فرض عقوبات جنائية مشددة من الجزاءات المدنية على المنتجين الذين يبيعون عن علم للمصنعين الذين ينتجون السجائر غير القانونية أو الذين يغفلون عمداً وجهات التوزيع النهائية لمنتجاتهم. وأعلن نوبل في النهاية أنه يجري تنفيذ بروتوكولات دولية بشأن المنتجات المرتبطة بالتبغ، ولكنه ناشد الحكومات البدء في مراقبة سلاسل التوريد الخاصة بمكونات السجائر[20].

خلال مفاوضات بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ، نوقشت قضية المدخلات الأساسية بالتفصيل، وتم الاتفاق على أنه "بعد خمس سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول يضمن اجتماع الأطراف في دورته التالية إجراء البحوث المسندة بالبينات للتحقق من أن المدخلات الرئيسية اللازمة لصنع منتجات التبغ يمكن التعرف عليها وإخضاعها لآلية رقابة فعالة. وبناءً على هذه البحوث ينظر اجتماع الأطراف في الإجراءات المناسبة في هذا الصدد" (المادة 6، البند رقم 5). على الأرجح أن التدابير ضد التصنيع غير القانوني ستكون جزءاً من جدول أعمال الاجتماع القادم.

1 Heydari G, Tafti SF, Telischi F, Joossens L, Hosseini M, Masjedi M et al. Prevalence of smuggled and foreign cigarette use in Tehran, 2009. Tob Control. 2010;19:380-2.

2 Illicit trade in tobacco products 2013. London: Euromonitor International; September 2014.

3 The illicit trade report 2012. Brussels: World Customs Organization; 2013.

4 The illicit trade report 2013. Brussels: World Customs Organization; 2014.

5 Joossens L, Merriman D, Ross H et al. The impact of eliminating the global illicit cigarette trade. Addiction. 2010;105:1640e9.

6 Collin J, LeGresley E, MacKenzie R, Lawrence S, Lee K. Complicity in contraband: British American Tobacco and cigarette smuggling in Asia. Tob Control 2004;13 (Supplement II):ii96–111. LeGresley E, Lee K, Muggli M, Patel P, Collin J, Hurt R. British American Tobacco and the "insidious impact of illicit trade" in cigarettes across Africa. Tob Control. 2008;doi:10.1136/tc.2008.025999; Nakkash R, Lee K. Smuggling as the "key to a combined market": British American Tobacco in Lebanon. Tob Control. 2008;17:324–31

7 Clarke K. Dilemma of a cigarette exporter. The Guardian. 3 February 2000.

8 Federal and provincial governments reach landmark settlement with tobacco companies. Press release Québec: Canada Revenue Agency; 31 July 2008, http://www.cra-arc.gc.ca/nwsrm/rlss/2008/m07/nr080731-eng.html,.

9 Nakkash R, Kelley L. Smuggling as the "key to a combined market": British American Tobacco in Lebanon. Tob control. 2008, 17:324–31. Available at http://tobaccocontrol.bmj.com/cgi/reprint/17/5/324.

10 Federal, provincial, and territorial governments conclude landmark settlements with tobacco companies. Press release. Quebec: Canada Revenue Agency; 13 April 2010.

11 European Anti-Fraud Office. Cigarette smuggling. http://ec.europa.eu/anti_fraud/investigations/eu-revenue/cigarette_smuggling_en.htm

12 U.S court revives EU money laundering case vs RJ Reynolds. New York: Reuters; 23 April 2014.

[13] Solomon J. EU probes cigarette deal that may have aided Syria. The Wall Street Journal, 21 August 2012. http://online.wsj.com/article/SB10000872396390444233104577595221203321922.html

[14] Japan Tobacco distributors tied to rampant cigarette smuggling. Organized Crime and Corruption Reporting Project, 3 November 2011 (https://reportingproject.net/occrp/index.php/en/press-box/1219-japan-tobacco-distributors-tied-to-rampant-cigarette-smuggling, accessed 5 April 2015).

[15] Joossens L, Merriman D, Yurekli A et al. Issues in the smuggling of tobacco products. In: Jha P, Chaloupka F, editors. Tobacco control policies in developing countries. Oxford: Oxford University Press; 2000.

[16] Rowell A, Evans-Reeves K, Gilmore A. Tobacco industry manipulation of data on and press coverage of the illicit tobacco trade in the UK. Tob Control. doi:10.1136/tobaccocontrol-2013-051397.

[17] The globalization of crime: a transnational organized crime threat assessment. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime; 2010.

[18] IARC Handbooks of cancer prevention: tobacco control. Volume 14. Effectiveness of price and tax policies for control of tobacco. Lyon: International Agency for Research on Cancer, 2011.

[19] Briefing note: fourth session of the Intergovernmental Negotiating Body on an Illicit Trade Protocol. Geneva; Framework Convention Alliance: March 2010.

[20] Zachariah E. Illicit cigarette boom rakes in billions for organised crime syndicates, says Interpol. The Malaysian Insider. 6 March 2014 (http://www.themalaysianinsider.com/malaysia/article/illicit-cigarette-boom-rakes-in-billions-for-organised-crime-syndicates-say; accessed 16 April 2015).